



57

# العقل العربي

تأليف: رافائيل باتاي

ترجمة: علي الحارس

## الفصل الرابع عشر

### تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

#### 2. داء المؤتمرات

من الملاحظ في الولايات المتحدة أن الحكومة، أو أي جهاز حكومي كبير، عندما تواجه مشكلة ضخمة فإن الاستجابة الطبيعية لها تكون بإنشاء لجنة لدراسة القضية وتقديم التوصيات المتعلقة بالحلول؛ أما في العالم العربي فالاستجابة الطبيعية هي عقد المؤتمرات. وإذا ما استطلعنا السلوك العربي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين فسيتكون لدينا انطباع واضح بأن القادة العرب يعانون من أمر أفضل ما يوصف به هو: «داء المؤتمرات».

لن نبتعد عن الحقيقة كثيرا إذا قلنا أن هذا الوبع باللقاء في المؤتمرات نتيجة أو ميراث لمؤسستين اجتماعيتين تقليديتين لدى العرب: الأولى هي تسوية الصراعات من خلال الوساطة، والأخرى تداول القضايا في المجالس. أما في ما يتعلق بالوساطة، فأضيف هنا بأنه على الرغم من أن جهود الوسيط تبدأ عادة على هيئة لقاءات منفصلة مع ممثلين عن الفريقين، فإن هذه اللقاءات تبلغ ذروتها عندما تنعقد واحدة أو اثنتان منها بحضور الفريقين سوياً مع جمع من الأقارب أو المؤيدين؛ وهذه الجلسات، والتي يرأسها الوسيط، ما هي في جوهرها غير مؤتمر يهدف إلى تسوية الصراع. وتعد هذه الممارسة المتكررة من مصادر الاستعداد العربي لعقد المؤتمرات في سبيل تسوية قضية ما، أو وضع خطة لعملية ما، أو اتخاذ قرار من أي نوع كان. ويجري دور الوسيط في السياق التقليدي في مؤتمرات متكررة ضيقة النطاق، ومن هنا يكون الفشل في حل الصراع ضمن مؤتمر ما سببا كافيا لعقد مؤتمر آخر. وبالتالي لا ينظر المشاركون في مؤتمرات القمة إلى عدم الوصول إلى اتفاق على أنه نوع من الفشل، بل مجرد مرحلة لا بد منها من العملية الطويلة الشاقة للوصول إلى

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

اتفاق. أو بتعبير آخر: ليس ذلك إلا مؤشرا على أن الجهود ينبغي أن تستمر في مؤتمر تال؛ وبهذا يمكننا أن نفهم ذلك الطقس الذي يلاحظ بكثرة في نهاية كل مؤتمر قمة يكاد لا يتفق على شيء: الإعلان عن اختتام أعماله بالاتفاق على عقد مؤتمر آخر. قد يختلف فيه المكان. أو المشاركون.

أما تداول القضايا تقليديا في المجالس فهو عنصر نفسي آخر يشارك في ميل العرب للقاء في المؤتمرات؛ فمجلس كبار السن يشكل هيئة استشارية غير رسمية تجتمع دون جدول زمني محدد. وتكثر هذه الاجتماعات في تجمعات البدو مقارنة بالقرية؛ حيث يجتمع مجلس البدو في خيمة شيخ القبيلة. أما في القرى فيلتئم الاجتماع في دار الضيافة. ويعتبر المجلس القبلي البدوي النموذج الأصلي لأي اجتماع تداولي غير رسمي يكون فيه ثقل رأي أي شخص مستمدا من عمره وحجم عائلته وما يتمتع به من سمعة وحكمة وفصاحة وشخصية. وليس من مهام المجلس القبلي أن يصوت بل أن يتداول في القضايا ويناقشها. ولا يعتبر شيخ القبيلة رئيسا للاجتماع وإنما مضيفا يجتمع في خيمته أعضاء المجلس كضيوف حيث ينبغي مراعاة أعراف حسن الضيافة. وعندما يحس الشيخ أن أغلبية مؤكدة في المجلس تميل إلى رأي ما. وهو ما قد يكون متأثرا أساسا برأي الشيخ نفسه. فإنه يلخص الآراء المطروحة جميعها. وفي هذه النقطة يعلم الجميع الرأي الراجح دون تصويت رسمي.

ومن الوظائف المهمة التي يضطلع بها المجلس القبلي: انتخاب شيخ جديد يلي الشيخ المتوفى. إن المشيخة لدى القبائل البدوية حق وراثي حصري بواحدة من العوائل الكبرى في القبيلة. ولكن التحديد الحقيقي يقع على عاتق المجلس الذي يختار من بين أبناء الشيخ المتوفى أو أبناء إخوته. وفي هذه الحالة أيضا لا يحدث تصويت. بل يتبلور إجماع تدريجي على مرشح معين في السنوات الأخيرة من حياة الشيخ المسن؛ وفي معظم الحالات يكون قرار اختيار الشيخ الجديد قد اتخذ قبل وقت طويل من وفاة الشيخ القديم.

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

قبل سيطرة أوروبا على الدول العربية كان مجلس القرية يعمل على تلك الشاكلة، ولكن بفارق كبير مع المجالس القبلية، وهو أن العديد من القرى لم يكن فيها انتماء إلى مكون اجتماعي وحيد (كما هو الحال عند البدو، سواء الرحل والمنتقلون)، بل إلى انحدار من جدّين نسبيين أو أكثر، أو ما يدعى بالحمولة. وفي بعض القرى كانت كل حمولة لديها عناصرها الخاصة بها: من مجلس ودار ضيافة وشيخ، ولم تكن الأجواء خالية من التوتر والعداوات الثأرية بين الحمائل. وفي بعض القرى كان شيوخ الحمائل يعقدون مجلسا مشتركا يكون فيه شيخ الحمولة الأهم زعيما للقرية. إذن، وحتى في الظروف التقليدية، يتمتع مجلس القرية بموقع رسمي ذي شأن أكبر من شأن نظيره القبلي، وتعزز هذا الموقع عندما أحكمت الدولة العثمانية، أو الحكومات العربية المحلية، قبضتها على القرى من أجل استحصال الضرائب؛ فألقت مسؤولية جمع الأموال على عاتق مجالس القرى وزعمائها، ونتج عن هذا إعطاؤهم سلطات رسمية لصنع القرار، وترسخت هذه المكانة الرسمية أكثر عندما سيطرت القوى الأوروبية على العالم العربي، وأحضرت معها آليات الانتخاب والتصويت، فتغيرت العلاقة بين الناس والقيادات الذين تبوؤوا مناصبهم بانتخاب رسمي، ومنهم من أصبح مسؤولا يتلقى راتبه من الدولة. وهكذا تحولت القيادة الاجتماعية التقليدية للقرية إلى جهاز سياسي. لكن أمرا واحدا بقي على حاله دون تغيير: الشغف الكبير باللقاءات، والجلسات، والمداومات، والخطب الفعالة في تأثيرها على المستمعين وجدل المتناقشين؛ وهذا برأيي يشكل الأرضية التقليدية التي يجب أن تستند إليها رؤيتنا لداء «المؤتمرات» عند العرب.

منذ تشكيل الجامعة العربية عام 1945، وهي وليدة مبادرة من الحكومة البريطانية لا الدول العربية، كانت المؤتمرات العربية-العربية ميزة دائمة للحياة السياسية العربية، وفي الواقع، لا تزال المؤتمرات والاستشارات تشكل سلسلة لا نهاية لها. وقبل كل مؤتمر يتم الإعلان بحسب العادة عن تفاصيل القضايا المهمة التي سوف تتخذ قرارات بشأنها. وعندما ينعقد المؤتمر تنشب الخلافات مما يحول دون وصول المشاركين لاتفاق حول

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

القضايا المناقشة. وفي هذه الظروف يكون قرار عقد مؤتمر آخر إجراء ضروريا لحفظ ماء الوجه ومظهر الوحدة من جهة. وتعويضا عن عدم التوصل إلى قرارات متينة.

وفي مؤتمرات القمة نجد عرضا نشاهد فيه معظم خصائص الشخصية العربية التي ناقشناها في هذا الكتاب: إذ نلاحظ فيها إهمال الوقت خلال أيام المؤتمر في العجز عن بدء الجلسات واختتامها في المواعيد المحددة. وانتهاء المؤتمر بعد أيام أو ساعات من الجدول الزمني المقرر مسبقا؛ وتتجسد حالة الانقسام العربي بالمقاطعة المتكررة لهذه الدولة أو تلك. وانسحاب الوفود، وتبادل الاتهامات بشكل علني؛ وللفضاحة مساحة واسعة من خلال الخطب النارية المنمقة التي دائما ما لا تكون ملائمة للقضايا المدروسة: أضف إلى ذلك الميل العربي إلى الاستعاضة بالأقوال عن الأفعال. وهو ما يلاحظ في المناسبات النادرة التي يتم التوصل فيها إلى قرار جماعي يخلب الأبواب بصيغته ولكنه نادرا ما يصل إلى حيز التنفيذ.

ليس من الصعب طرح أمثلة تؤيد التعميمات سابقة الذكر: ففي عام 1966 صدرت في بيروت عن مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية دراسة للكاتبة ليلي قاضي تتناول مؤتمرات القمة العربية التي انعقدت في الفترتين (1936-1950) و(1964-1966) والتي تداولت القضية الفلسطينية في الأساس. وتمحورت الدراسة حول إدانة الحكومات العربية لفشلها في التحرك بفعالية لصالح القضية الفلسطينية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية. وتنتقد الكاتبة بالأخص الحكومات العربية ومؤتمرات القمة في الفترة (1964-1966)؛ فتقول بأن القمة النمطية تنشئ لجنة متابعة لاتخاذ قرار حول قضية ما، وهذه اللجنة

قد تصل إلى طريق مسدود؛ أو تحيل القضية إلى وزراء الخارجية لاتخاذ قرار. وهؤلاء قد يصلون إلى طريق مسدود أيضا؛ وهنا يحال الأمر إلى رؤساء الوزراء. وبحكم عجز هؤلاء عن اتخاذ قرار يحال الأمر إلى مؤتمر القمة. وعندما تناقش القضية أخيرا في

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

القمة. يكون الوقت قد فات، وتصل القمة في النهاية إلى قرار جماعي لا تنفذه الدول الأعضاء في الجامعة.<sup>1</sup>

وكمثال آخر سأورد تفاصيل عن سلسلة طويلة من اللقاءات والمؤتمرات بوشر بها بعد حريق المسجد الأقصى في 21 أغسطس 1969. فبعد يومين من الحريق قال الرئيس المصري جمال عبدالناصر أنه أصبح من الواجب المقدس على كل القوات المسلحة العربية أن تخوض الحرب ضد إسرائيل كنتيجة للحريق. وفي 25-26 أغسطس انعقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب التابع للجامعة العربية في القاهرة، وكان الهدف من الاجتماع للتشاور حول الحريق و«السعي لتوحيد الرؤى ورد الفعل» و«البحث عن رد فعال مشترك في مواجهة إسرائيل». وبعد انتهاء الاجتماع تم الإعلان عن اجتماع في أوائل نوفمبر لمجلس الدفاع المشترك التابع للجامعة أيضا. وذلك لحشد كافة القوات العربية ضد إسرائيل كرد فعل على الحريق. وبعد مشاورات مجلس الدفاع المشترك أصبح من المعلوم أن لقاء للملوك والرؤساء العرب سوف يتم النظر في انعقاده بناء على طلب من الملك حسين. وفي الوقت ذاته، كانت هنالك خطة لعقد اجتماع على مستوى القمة لكافة الدول الإسلامية بطلب من الملك السعودي فيصل ودعم من عبدالناصر ووزراء خارجية الدول العربية؛ فتم تعيين السعودية ومصر لتنظيم هذا الاجتماع الذي كان من المؤمل أن يعزز الوحدة الإسلامية من خلال التركيز على قضية يتفق عليها رأي جميع الدول الإسلامية.

في اليوم ذاته قال مراسل صحيفة (نيويورك تايمز) في عمّان أن القادة العرب القلقين حينها من إسرائيل ربما يجتمعون في القاهرة خلال أيام قلائل للتعامل مع المسائل العسكرية والتهيو لعقد لقاء على مستوى القمة. وكان من شأن هذا أن يمهد الطريق للقاء على مستوى القمة للدول الإسلامية يعقد في السعودية.

(1) ليلي قاضي: مؤتمرات القمة العربية والمشكلة الفلسطينية (1950-1936)، (1964-1966)؛ ص 188.

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

في 30 أغسطس غادر الملك حسين إلى القاهرة ليتباحث مع عبدالناصر حول التحضير لمباحثات مع قادة الأردن ومصر وسوريا والعراق. وكان الملك حسين قبل ذلك قد اجتمع مع الملك فيصل في جدة للتباحث حول خطة لعقد لقاء مع الدول الأربعة الأخرى. وخلص لقاء الملك حسين وعبدالناصر إلى الاتفاق على عقد لقاء مع رئيسي سوريا والعراق في القاهرة في الأول من سبتمبر.

في 15 سبتمبر قال مراسل صحيفة (نيويورك تايمز) في القاهرة أن آخر الأنباء المتعلقة بمؤتمر قادة الدول الإسلامية المزمع عقده في الرباط في 19 سبتمبر لا تزال يكتنفها الغموض. ففي ليلة 13 سبتمبر أعلنت مصادر مصرية عن تأجيل اللقاء. وفي 14 سبتمبر أعلن وزير الخارجية المغربي نفي المعلومات السابقة وأن اللقاء سينعقد في 22 سبتمبر. وعلى الرغم من هذا قال مراسل صحيفة (نيويورك تايمز) في القاهرة أن من المرجح أن لا يحضر عبدالناصر المؤتمر وإن انعقد في الرباط كما هو مقرر. وذلك لأنه يفضل عقده في نيويورك بالتزامن مع جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وأن يكون المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية لا الرؤساء. وبما أن دول اليسار العربي متأثرة بالموقف المصري فقد كان متوقفاً أن المؤتمر لن يحضره سوى الدول العربية المملّكية حتى وإن انعقد في الرباط. وبعد عقبات كبيرة (منها رفض باكستان المشاركة). انعقد مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط. وبعد أربعة أيام من المداولات. خلص المؤتمر إلى بيان ملخصه تقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المغتصبة وكفاحه في سبيل التحرير الوطني.

في 8-10 نوفمبر انعقد اجتماع استمر 3 أيام لمجلس الدفاع المشترك في القاهرة. وأجمع المشاركون فيه. باستثناء تونس. على الدعوة إلى تقديم الدعم الكامل للفصائل الفلسطينية. بالإضافة إلى الاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربي في الرباط في الفترة (20-22) ديسمبر بهدف العمل على صياغة اتفاق على مواجهة عسكرية عربية شاملة ضد إسرائيل.

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

في 18 ديسمبر، وقبل يومين من الموعد المقرر للمؤتمر، التقى الملك فيصل وعبدالناصر في القاهرة لمناقشة جدول أعمال المؤتمر. وكان من المتوقع أن يأخذ المؤتمر هيئة مجلس حربي، ولكنه وصف أيضا من قبل السياسيين المغربيين بأنه «مؤتمر واقعية». وفي اليوم ذاته وصل الملك حسين إلى الرباط لبدء محادثات غير رسمية مع الحسن الثاني ملك المغرب. وفي اليوم التالي، وصل عدد من القادة العرب والوفود إلى الرباط. وفي 20 سبتمبر، اليوم الذي كان مقررا أن تبدأ فيه أعمال المؤتمر، وصل إلى الرباط آخر ممثلي الدول العربية الأربع عشرة المشاركة بالإضافة إلى الفصائل الفلسطينية. ومع ذلك، وقبل وقت قصير من بدء أعمال المؤتمر وفق الجدول المقرر في فندق هيلتون، صدر إعلان بأن عددا من القادة يحسون بتعب شديد بعد رحلتهم الطويلة إلى الرباط. وعليه كان لزاما تأجيل المؤتمر يوما واحدا. ولكن السبب الحقيقي وراء التأجيل بدا أنه رغبة عبدالناصر بإجراء مشاورات في اللحظة الأخيرة من أجل الوصول إلى إجماع مقبول على العديد من القضايا الخلافية المعقدة قبل الافتتاح الرسمي للمؤتمر: كما كان هنالك خلاف حول أي من الوفود سيتسلم رئاسة المؤتمر. وتم تحديد موعد جديد للمؤتمر يقضي بافتتاح أعماله في الساعة العاشرة من صباح 21 ديسمبر، وعندما حان الموعد لم يجر إلا افتتاح مراسيمي.

في اليوم التالي، 22 ديسمبر، اجتمع القادة العرب في «جلسات سرية» بحسب تعبير صحيفة نيويورك تايمز، وذلك لمناقشة الخطط الحربية. وفي 23 ديسمبر، رفضت دولتان منتجتان للنفط، الكويت والسعودية، أن تزيدا الدعم المادي المقدم لتقوية الجيوش العربية، مما أدى إلى انسحاب عبدالناصر وياسر عرفات وعبدالخالق حسونة (الأمين العام للجامعة العربية) من المؤتمر.

وكان من المقرر أن تبدأ جلسة مراسم نهاية أعمال المؤتمر في الخامسة والنصف من مساء 24 ديسمبر، لكن هذه الجلسة تعرضت للمقاطعة من قبل وفود سوريا واليمن الجنوبي والعراق «غضبا من مواقف إخوانهم العرب تجاه تحريك (معركة التحرير) في مواجهة إسرائيل» بحسب تعبير صحيفة التايمز. فأسرع القادة العرب الآخرون إلى الفيلات

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

التي كانت تقطنها الوفود الثلاثة لإقناعها بحضور الجلسة الختامية؛ وتطلب ذلك قرابة ثلاثة ساعات. وفي غضون ذلك كانت الوفود الأخرى تنتظر في بهو فندق هيلتون. وعندما انعقدت الجلسة الختامية أخيراً، لم تتجاوز عشر دقائق من الإجراءات الرسمية المختصرة. وبعد ذلك عقد الملك حسين بشكل فوري مؤتمر صحفياً شدد فيه على أن مقاطعة الدول الثلاث للمؤتمر كانت نتيجة للاختلافات في المعتقدات السياسية بين العرب. دون الإشارة إلى اختلاف الأهداف.

لم يكن خافياً على الجميع أن مؤتمر الرباط انتهى بفضيحة ومشهد الانقسام بين الدول العربية. لكن العديد من هذه الدول لم تستطع أن تقاوم رغبة اتباع العملية الطبيعية لمحاربة النار بالنار. فقررت في الرباط أن تعقد مؤتمراً آخر في القاهرة في يناير. وكانت تلك الدول هي: الإمارات، سوريا، الأردن، والعراق.

إن الوساطة واللقاء في المؤتمرات هما مثالان يرسمان صورة لنمط معين صاغه العرب قديماً وحديثاً. فالأنماط التقليدية لتسوية الصراعات والتوصل إلى اتفاق في مجلس ما، والتي أثبتت فعاليتها على مدى قرون في الحفاظ على السلم الاجتماعي واسترجاعه عند ضياعه، تم تطبيقها على الأوضاع الجديدة التي نتجت عن تبني الدول العربية الحديثة لعناصر بعينها من الثقافة الغربية. فالصراع بين الملكيين والجمهوريين في اليمن، أو بين الفصائل الفلسطينية والجيش في الأردن، يحمل الملامح المميزة للصراعات ذات النمط الغربي والتي تنشأ بين فصيلين متنافسين من بيئة سياسية واحدة؛ ففي البلدين كليهما نجد أن الصراع يقف على أساس من اختلاف إدراك المصالح الوطنية، وأن القتال يندلع بين فصيلين وطنيين. وهذا يختلف تماماً عن الفروقات المحلية التي كانت التقاليد تجعلها تؤلب القبائل على بعضها البعض في أرجاء العالم العربي؛ وفي هذه الصراعات التقليدية يتقاتل الجانبان أساساً لتبوؤ منزلة المتفوق على الآخرين ويكون القتال أشبه بالمراسم إن لم يخرج عن نطاق السيطرة. وفيها تحترم قوانين الفروسية ولا تسيل الدماء إلا بأقل ما يمكن؛ وهذا يختلف جداً عن صراعات اليمن والأردن التي لم تقتصر على استخدام الأسلحة

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

الغربية (رشاشات، طائرات، أسلحة كيميائية) وإنما تبنت المناهج القتالية الغربية التي تهدف إلى إيقاع أكبر عدد من القتلى في صفوف العدو (بما في ذلك الشيوخ والنساء والأطفال والمدنيين). وربما كان هذا المجال قد شهد أسوأ جانب من جوانب الانفتاح العربي على الغرب.

سواء تعلم العرب مهارات القتال المحترف وفق المعايير والأسلحة والتدريب الذي قدمه الغرب أم لا، فهذا ليس السؤال الذي يجب أن يطرح في هذا المجال. وإنما ينبغي التنبيه إلى حقيقة واقعة هي: أن الاقتتالات العربية-العربية، والتي تبنت المناهج القتالية الغربية التي تهدف إلى تصفية العدو، لم تخل من اللجوء إلى التقاليد العربية القديمة المتمثلة بالوساطة مرارا وتكرارا؛ وبالرغم من أن هذه الجهود عجزت عن التوصل إلى التأثير المطلوب، فإنها نجحت في كسر استمرارية القتال من وقت لآخر، وقامت بتذكير الطرفين بأن العدو ليس إلا أخوا، وبهذا ساعدت على منع الصراع من التصعيد إلى مرحلة الحرب وفق النموذج الغربي المعروف.

وإذا ما أشحنا النظر عن الجانب العملي، نلاحظ أن اللجوء المتكرر للوساطة قد أسهم بشكل ما في حالات الاقتتال العربية، وأشارت جهود الوساطة إلى أنه على الرغم من تبني مناهج القتال الغربي وأهدافه وأسلحته، فإن العرب، شعوبا وقادة، أبقوا على التقاليد العربية حية، بما في ذلك العرف ذي الأهمية الشديدة الذي يقدم قيمة السلام من خلال الوساطة على الانتصار في المعركة.

إن استمرار تفشي «داء المؤتمرات» بين العرب، وأعني به الاستعداد للقاء في مجلس على أمل التوصل إلى تسوية الخلافات، إنما يجب أن يناقش على ضوء ما سبقت الإشارة إليه: إذ لا تقتصر هذه الظاهرة على جانب هزلي يدعو للشفقة، وإنما تحتوي جانبا نبيلًا عاطفيا، ونلمس ذلك في المحاولات المتكررة باستمرار للدول العربية من أجل الوصول إلى تفاهم على طاولة المؤتمر، وانطلاقا من كونهم عربا، لا يستطيع القادة العرب مقاومة

## الفصل الرابع عشر: تسوية الصراعات وداء المؤتمرات

بذل أقصى جهودهم للدفاع عن وجهة النظر الخاصة بكل منهم من خلال الجدل العنيف والخطب المبالغ فيها إلى حد كبير؛ كما إن كونهم عربا يجعلهم جميعا متساوين في الالتزام بواجب الاجتماع مرارا وتكرارا على أمل التوصل إلى اتفاق نهائي على الرغم من الاختلافات التي تبدو عصية على الحل. وذلك مجازاة لما كان يحدث دائما في خيمة مجلس القبيلة ودار الضيافة في القرية.